



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



\*Corresponding author:

Asst. Lect. Mohammed Oudah  
Dagher

Email:

[Mohammed.udah2201p@coart.uobaghdad.edu.iq](mailto:Mohammed.udah2201p@coart.uobaghdad.edu.iq)

Dr. Nebras Adnan

Email:

[Nebras.adnan@coart.uobaghdad.edu.iq](mailto:Nebras.adnan@coart.uobaghdad.edu.iq)

**Keywords:** Development  
Gap, Alternative Energy

#### ARTICLE INFO

Article history:

Received 20 Feb 2025

Accepted 19 Mar 2025

Available online 1 Apr 2025



## The Development Gap Between Iraqi Provinces and Its Impact on the Trend Toward Alternative Energy

### ABSTRACT

The development gap between Iraqi governorates can be attributed to previous government policies that created divisions within Iraqi society. These policies often led to disparities based on loyalty to the former regime or sectarian affiliations. Iraq, as is well known, is a country that is rich in natural resources and is considered a middle-income nation. However, the standard of living has declined over the past few decades, from the late 20th century to the present, due to the neglect of economic and social investment and the diversion of individuals toward militarizing society.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/lark.4171>

الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية واثرها في التوجه نحو الطاقة البديلة

م.م محمد عودة داغر جامعة بغداد / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

أ.د. نبراس عدنان جامعة بغداد / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

**المخلص :**

ان سبب الفجوة التنموية بين المحافظات يرجع الى السياسات الحكومية السابقة ؛ فقد عملت الحكومات السابقة على التفرقة بين شرائح المجتمع العراقي وغالبا ما يكون هذا التفريق بسبب الولاء للسلطة السابقة او يكون حسب المذهب ، فالعراق وكما هو معروف بلد غني بموارده الطبيعية وهو من البلدان متوسطة الدخل لكن مستوى المعيشة فيه تراجع في العقود الاخيرة من القرن الماضي الى وقتنا الحاضر وذلك بسبب اهمال الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه الافراد نحو عسكرة المجتمع .

الكلمات المفتاحية : الفجوة التنموية, الطاقة البديلة

#### مقدمة:

تنشأ الفجوة التنموية نتيجة الفوارق بين الطبقات ويلعب الانشغال بالصراع دورا كبيرا فيها والعراق على طول تاريخه يعيش حالة صراع ولم يشهد الاستقرار الدائم الا في فترات قصيرة نسبيا فهناك بعض المصادر تؤكد انه لم يكن بلدا واحدا وانما قوميات متعددة ، كل قومية تفرض رايها على القوميات الاخرى وتعتقد أنها على الصواب وغيرها على الخطأ فضلا عن مستوى الحرمان الذي تعيشه المدن العراقية يظهران مستوى الحرمان والفقر تراكميا كما ان السياسات الحكومية عمقت هذه الظاهرة.

#### مشكلة الدراسة :

ان الفجوة التنموية التي تعيشها المدن العراقية في الوقت الحاضر ترجع جذورها الى العهود السابقة من الحكومات التي حكمت العراق وما مارسته من سياسات تمييز عنصرية بين افراد المجتمع العراقي راجعة على اساس الانتماء العرقي والمذهبي لذلك فالفجوة الحالية قديمة ولا يمكن القضاء عليها بسهولة ، فالامر يحتاج الى خطط وسياسات حكومية متتابعة من اجل القضاء على الفقر وسوف نحاول الاجابة على بعض التساؤلات .

- 1- هل تؤثر الفجوة التنموية بين المحافظات في التوجه نحو الطاقة البديلة ؟
- 2- ما هي الاسباب التي ادت الى حدوث الفجوة التنموية بين المحافظات ؟
- 3- هل تسعى الحكومات للقضاء على الفجوة التنموية ؟

#### اهمية الدراسة :

لدراسة اهمية كبيرة ؛ لأنها تظهر اهمية مشكلة من مشكلات المجتمع العراقي الازلية التي لم تحظ بالاهتمام الجاد من قبل الحكومات السابقة لكن بعد عام 2003 تغير الوضع قليلا نحو الافضل بسبب تغير نظام الحكم من الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي التعددي .

واقع التنمية المستدامة في العراق:

ان التنمية المستدامة تحتاج الى دعم مادي ومعنوي ؛ لذلك فالطاقة البديلة تعد البديل الناجح للطاقة التقليدية ؛ وذلك لأنها لا تترك اثرا سلبيا على البيئة في اثناء الاستخدام و احيانا تحدث بعض الاستثناءات جراء الاستخدام الواسع فنتج جراء ذلك تلوثا للبيئة ؛ فالعديد من الدول سارعت في التوجه نحوها خلال العمل المستمر في عقد المؤتمرات والندوات وتسليط الضوء عليها من قبل الاعلام العالمي والحث على التوجيه المجتمعي نحوها ، فالعراق كذلك يحاول ان يضع يده على بعض الاهداف والمؤشرات المستدامة التي تصب في الصالح العام من طريق سن القوانين والتشريعات وتحريك الادوات الصحيحة لتحقيق التنمية المستدامة (العطافي, الجنديل , 2020: 7) لكن العقبة الرئيسية التي تقف في وجه العراق هي انعدام الاستقرار السياسي وهشاشة الوضع الامني على طول تاريخه.

وتؤكد الدراسات على ان الصراع الطائفي كان موجودا في العراق منذ العهد العباسي ؛ فقد كانت تحدث المعارك الطائفية بين المحلات السنية والشيعية ، ويسقط فيها كثير من القتلى لكن الصراع بلغ اوجّه عندما حدث تنازع على العراق بين الدولتين الصفوية والعثمانية ويرى الدكتور علي الوردي ان محاولة تشكيل الهوية العراقية عام 1920 اختلط الوعي الجديد بالوعي القديم ؛ فقد اديرت الدولة من قبل اقلية طائفية حاولت فرض ثقافتها على الجماعات الاجتماعية الاخرى التي تشكل الغالبية باللجوء الى اساليب التهميش والقهر كما ان عمليات الدمج السياسي للجماعات الاجتماعية في العراق حصلت من طريق القمع ؛ ففرضت هيمنة الاقلية على حساب الاكثرية ومن الواضح ان عمليات الوحدة السياسية واجهت عقبات في غاية الصعوبة (وتوت , 2008 : 35 , 87) ان هذا القمع الذي تتعرض اليه شريحة معينة من المجتمع قد يشكل تحديا بوجه اقامة المشاريع الخدمية والاهتمام بعسكرة المجتمع بشكل اكثر من الخدمات كما هو حال المجتمع العراقي حتى وقت قريب وما زالت اثاره الى الان يعاني منها المجتمع العراقي وقد ترتبط بالصراع الخارجي كما ان الصراع يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنشئة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية العراقية تحت على العنف ، خاصة العنف ضد المرأة الذي ينعكس تأثيره على الحياة الاجتماعية بأكملها ، فالعنف ضد المرأة هو اشهر انواع العنف البشري واكثرها خطورة و آثاره تظهر بشكل ملموس على استقرار المجتمع وانعكاساته سلبية على الافراد ؛ لأن المرأة نصف المجتمع وهي مسؤولة عن تربية الابناء الامر الذي يؤثر سلبا في سلوكيات الافراد داخل المجتمع فالمرأة تمارس دورها في بناء المجتمع وتطويره بالمشاركة في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يشهدها المجتمع بحسب درجة تطوره ورفقيه ، فالأسرة وما تنطوي عليه من علاقات واعتمادها على اساليب العنف والشدة في الحياة العامة .(علي , 2025 : ص 2 , 7)

وتشير الدراسات الى ان نمو الجزء الشيعي من طبقة التجار كان بعد هجرة التجار اليهود وتمثل الحال في ثراء العديد من شيوخ القبائل المالكين للأراضي في ظل العهد الملكي (1921-1958) على حساب ابناء القبيلة البسطاء لكن في الوقت نفسه هناك العديد من المواقف التي وحدت المجتمع العراقي منها ثورة العشرين و ثورة 1958 والحرب العراقية الايرانية وربما حتى ازمة 1990 كلها مواقف أسهمت في التلاحم الوطني ؛ فالعراق سابقا في ايام العهد الملكي يقسم تقريبا الى ثلاث مناطق دينية رئيسية هي جنوب بغداد المتمثلة بموطن الشيعة والثانية وديان الفرات التي يسكنها العرب شمال بغداد و وديان دجلة بين بغداد والموصل وهي كلها سنية والثالثة جبال شمال العراق وهم اكراد سنة حتى مطلع القرن العشرين لم يكن العراقيون يشكلون شعبا واحدا او جماعة سياسية واحدة حتى ان الاسلام في العراق شكل قوة فصل اكثر منه قوة دمج ، وهو ما تبدى بالانشقاق الحاد بين شرائح المجتمع العراقي ( النقاش 2006 : 51 , 57) وقد شهد العراق عبر تاريخه الطويل كثيرا من الحكام ، كانت السمة البارزة لسياساتهم قد تميزت اغلبها بممارسات استبدادية واعمال عنف عبرت عن رغبات هؤلاء الحكام، الامر الذي ادى الى ظهور طغاة مستبدين لا يسمحون بشخص يعارضهم ، فاعلمت انظمة الحكم العراقية السابقة خالية من الديمقراطية وسيادة سلوك العصبية الضيقة المنسبة للقبيلة او الطائفة او المنطقة لتصل الى فئوية ضيقة لذلك هيمنت شرائح طائفية وعائلية على حساب الباقيين ( نواف ص 111) مجلة لاراك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية

ويؤكد فالح عبد الجبار انه لا يوجد في العراق شعب عراقي واحد ، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من اي فكرة وطنية متشعبة بتقاليد وابطال دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء مياون للفوضى مستعدون دائما للانتفاض على اي حكومة كانت وقد اتصفت عمليات التوحيد في بناء الامة العراقية باتباع سياسات تكامل طوعية ودمج قسرية تسري من خلال المؤسسات والمنظمات الوطنية مثل المدارس والجيش ومجلس الاعيان والادارة الحكومية وقد عملت الشبكات الحديثة للاتصال والطرق والسكك الحديدية في تقليص العزلة بين المجموعات الحضرية والريفية وفي داخل هذه المدن شرعت الخطوط الفاصلة بين الاحياء المغلقة بالتلاشي وبدأت احياء جديدة قائمة على المهن الحديثة والمكانة الاجتماعية ومع الوقت بدأت القبائل تستقر وعقدت الاتحادات القبلية ولكن بسبب النزاعات القائمة على الماء والارض تفككت هذه الدويلات بسبب تحول شيوخ القبائل الى ملاك الاراضي ؛ إذ قامت الحكومة بصفتها مالكة للأراض والموارد الطبيعية بتوزيع الاراضي على كبار الملاك من الشيوخ والقيادة العليا للجيش لكي تخلق قاعدة اجتماعية مؤيدة للدولة وقد لجأت الدولة المركزية الى استخدام الاجراءات القسرية ضد المتمردين من الاكراد والشيعة في الجنوب وكانت مرحلة الدمج التي ميزت عشرينات وثلاثينات القرن العشرين لكن خلال الاربعينات والخمسينات تعزز التكامل من خلال اللجوء الى الاجراءات الاقتصادية والسياسية الاقل قسوة والاكثر اتصافا بالسلم ولم

تقتصر عملياتها على الاخذ بعين الحسبان تحقيق مساواة مناطقية ، بل تحقيق توازن اثني وطائفي ليشمل الاكراد والعرب الشيعة والعرب السنة والمسيحيين ان الاليات موجهة لتحقيق اندماج وطني شامل باستثناء الاشوريين واليهود 1948-1949 . (عبد الجبار 2010: 86 , 88 )

وتؤكد الشواهد التاريخية ان بناء المجتمع العراقي يتصف بالجمود والتخلف بسبب المرحلة التاريخية التي مر بها العراق خلال عهود الاقطاع والاستبداد وبسبب سوء الاوضاع العامة في البلاد . (الحسن 1980: 59 ) كما ان التخلف يشمل حتى العلاقات الدولية ونتج عنه مشكلات كبرى يعاني منها المجتمع العراقي مثل الفساد الاداري والمالي والاستبداد والظلم والعنف والبطالة والاحتكار كلها مشكلات اثقلت كاهل المجتمع لسنوات الامر الذي زاد من الفجوة التنموية في المجتمع.

### المساواة في توزيع الثروات الطبيعية :

ان الثقافة العراقية منقسمة بسبب تعدد القوميات والطوائف والاحزاب السياسية فضلا عن التدخل الخارجي فبعد تأسيس الدولة العراقية عام 1920 اثبتت الشواهد التاريخية على ضعف الدولة في تطبيق المساواة بين الافراد والجماعات العراقية وتأمين المشاركة الديمقراطية فالتفريق قد ابتلى فيه العراق فكل طرف يعتقد انه على صواب وان غيره على خطأ ، وكل طائفة تعمل لصالح المجتمع مما ادى بكل طائفة ان تستبعد وتغيب الطائفة الاخرى الامر الذي ادى الى اضعاف المجتمع العراقي ، فكلما يشهد المجتمع العراقي استقرارا يحدث ما يهز هذا الاستقرار باستخدام العنف ضد المكونات الاخرى ، وهذا العنف غير مشروع كونه يهدف الى التخلص من الطرف الاخر باستخدام القوة ، وبهذا يخرج عن القيم والمعايير الانسانية وكذلك يخرج عن معايير الضبط الاجتماعي ، ولا ينكر احد اهمية الأمن في التوجه نحو التنمية، فالعراق يعاني من العديد من التحديات كما ان الواقع العراقي يبين ان انعدام الامن فرض قيوده على التنمية من خلال عواملها المقررة لطبيعة العنف ، فوسائل العنف متوفرة بعدة أشكال من اسلحة ومعدات كما ان ارادة تنفيذ العنف داخليا موجودة بسبب التهميش والتفاوت في توزيع الثروات في البلد وكذلك عدم استثمار المستلزمات المادية والطبيعية المتوفرة . (جاسم 2012 : 108 , 200)

كما ان سياسات الدولة سابقا تركز في جانب الاهتمام بالبنى الاساسية والخدمات في بعض المدن الرئيسية اكثر من غيرهم مثل بغداد والبصرة والموصل ، فقد حظيت بغداد بـ ( 29.6 % ) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية السنوية للمحافظات كافة للحقبة من 1981-1990 تليها البصرة ( 13.3 % ) والانبار (12.1%) ونيوى (10.7%) اما سائر المحافظات فتراوحت حصتها بين ( 1.1 % ) و ( 6.8 % ) وهذا يعني ان 65.7% من اجمالي التخصيصات تركزت في اربع محافظات فقط بينما توزع الثلث الباقي منها على 14 محافظة . (عبد اللطيف 2001: 179)

ان هذا الحرمان والفقر يشكل اهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية في العراق في العقود الثلاث الاخيرة ، وباتت تضرب البنى والمؤسسات وتهدد النسيج الاجتماعي وآليات تماسكه كما ان الاهتمام بهذه المشكلة لم يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي بسبب طبيعة الاوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي في العقود المنصرمة لكن في عقد السبعينات من القرن الماضي شهد العراق استقرارا نسبيا ، وبعدها داهمت بناه المؤسسية واوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بعد دخول العراق في العديد من الحروب وما تلاها من ازمات تركت اثارا بنيوية على مجمل الاوضاع في العراق (خطة التنمية من 2010 – 2014 ص 146)

ان هذه الازمات ادت دورها في انتشار ظاهرة الحرمان بشريا وجغرافيا ؛ ففي السبعينات اسهم النفط في تعاضم التنمية لكن سرعان ما تبدد خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية وضاعت معه ثمار التنمية وفي عقد التسعينات مع بداية حرب الخليج وما تلاها من حصار اقتصادي وازمات ، وقد رافقها الفساد الاداري الذي عمل على تعثر التنمية المستدامة وحرمان فئات اجتماعية متعددة من الحصول على فرص العمل والعيش الكريم. (كاظم 1997 : 13) ، الامر الذي نعاني منه الى يومنا هذا بسبب الوضع الاقتصادي الهش الذي يعاني منه البلد وتعاني منه اغلب شرائح المجتمع ذات الوضع المتأرجح على حافة الهاوية من الفقر ، وهذا قد يكون سببا مباشرا في هشاشة الوضع الامني ؛ لأنه في كثير من الأحيان يكون الفقر سببا في انعدام الاستقرار الامني للبلد . كما ان هناك تأثيرا متبادلا بين حالة انعدام الاستقرار والفساد الاداري (sheryle w·gary).

(p·9 : 1998) ففي كثير من الاحيان تحدث جرائم النصب والاحتيال بسبب هشاشة الوضع الامني فضلا عن حدوث الجرائم الاخرى مثل الاجرام والسرقة والسطو المسلح ، وكل انواع الجرائم التي يعاقب عليها القانون ممكن ان تحدث بسبب انعدام الاستقرار الامني ؛ لأن الامن يعد عاملا رئيسا في حفظ حقوق الافراد داخل المجتمع كما ان انعدام الاستقرار السياسي يؤثر في التوجه نحو الخدمات الاخرى ، ومن ضمن هذه الخدمات اقتناء الطاقة البديلة التي حاول العراق اقتناؤها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي لكن بسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية وما تلاها من ازمات توقف العمل على انشاء مشاريعها.

التوجه العراقي نحو الطاقة البديلة:

ان التوجه الحكومي في مشاريع الطاقة البديلة كان منذ القرن الماضي ففي عام 1981 اقيم اول مركز لأبحاث الطاقة المتجددة في الشرق الاوسط في العراق و اول بناية انجزت عام 1984 تعمل بالطاقة الشمسية بمساحة 6361، وكذلك شقق ابي نؤاس ؛ إذ تضمن المشروع 278 وحدة سكنية تعمل بالطاقة الشمسية ومنطقة المحيط في الكاظمية ، وكذلك كان هناك توجيه نحو صناعة الألواح الشمسية خاصة ان محافظة الانبار تتميز بوجود عناصر السليكا التي تدخل في صناعتها لكن بسبب الحرب العراقية الايرانية وما

تلاها من ازمت وحروب حالت دون استمرارية نهج التنمية المستدامة ولا يخفى على احد ان العراق يعد من الدول الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية التي تفتقر اليها الكثير من الدول التي في الحقيقة افضل منه في الوقت الحاضر لكنه يحتاج الى توجيه من قبل السياسات الحكومية ، وكذلك يحتاج الى الابتعاد عن الحروب والنزاعات.

فالعراق بلد غني بالموارد النفطية لكن مع ذلك فالدخل فيه متدنيّ مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة ؛ اذ تبلغ نسبة الفقر فيه 23% ، فعلى الرغم من صعوبة قياس اعباء الفقر الا ان المؤشرات المتوفرة تعكس انتشار الفقر في الريف وان الظروف الاجتماعية السائدة في العراق في الوقت الحاضر تنذر بدفع المزيد من الافراد نحو الفقر وان قياس حد الفقر بالدولار يؤدي الى نتائج مضللة لا تكشف عن حقيقة مستوى الفقر والتفاوت في الدخل ، وتعود هذه الفجوة في توزيع الدخل الى التفاوت في توزيع الدخل الكلي العائد الى اغنى المجموعات وافقرها .(الجهاز المركزي للإحصاء هيئة اقليم كردستان 2010 : 62 )

فالعراق وكما هو معروف بلد غني بموارده الطبيعية وهو من البلدان متوسطة الدخل لكن مستوى المعيشة فيه تراجع في العقود الاخيرة من القرن الماضي الى وقتنا الحاضر ، وذلك بسبب اهمال الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه الافراد نحو عسكرة المجتمع خاصة ان الشخصية العراقية تتميز بميزة تميزها عن غيرها ، وهي الغيرة المفرطة التي تدفع الفرد الى التوجه نحو الدفاع عن الآخرين وهو لا يهتم بماله ولا بروحه بقدر ما يهتم بالدفاع عن مصالح الدول الاخرى واقرب مثال هو الرغبة المجتمعية العراقية في التوجه نحو ساحات الحرب في فلسطين ولبنان وقبلها توجه المجتمع العراقي في الحرب ضد داعش ؛ الامر الذي يؤثر في معدلات التشغيل والانتاجية التي تراجعت فيه الى مستويات كبيرة اثرت في اسلوب المعيشة والامر نفسه ينطبق على استثمارات الطاقة البديلة التي من الممكن ان تؤدي دورا كبيرا في تنمية الموارد المالية للمجتمع لو تم توجيه نحوها من قبل السياسات الحكومية ، وكذلك من قبل الافراد المؤثرين في المجتمع ، ويكون ذلك من طريق التوجيه الاعلامي خاصة ونحن نشهد ترويج للطاقة البديلة لكنه محدود لكنه في الوقت نفسه مؤثر بالرغم من محدوديته لذلك يحتاج الى توجيه حكومي ، الامر الذي قد يحد من الفقر الذي يعاني منه المجتمع .

كما ان الرفاه الاجتماعي يتحقق من العمل على ضمان مصادر سبل العيش الكريم للمجتمع والابتعاد عن الحروب فضلا عن اىصال الخدمات الاساسية للمواطنين التي تعد من العوامل الاساسية لبناء دولة الرفاه والتأسيس للعدالة الاجتماعية المتوازنة التي تضمن حقوق المجتمع كما ان حوالي نسبة 37% من الاسر في العراق تتمتع برفاه نسبي في مجال تلبية الاحتياجات المجتمعية من الخدمات العامة وحوالي ربع المجتمع يقع

ضمن الفئات الهشة والمحرومة حسب احصائيات 2010 . (الجهاز المركزي للإحصاء اليونسيف 2011 )

فالعراق يعاني من ظاهرة الفقر التي تجتاح قطاعات واسعة من المجتمع وانه منتشر باستمرار منذ سنوات طويلة ، وقد تعايش معه المجتمع في ظل تعاقب الكثير من الانظمة والحكومات بلا حلول جذرية لهذه الظاهرة ، وكان ذلك بسبب السياسات الخاطئة التي ادت الى تجذر مظاهر الفقر وبروزه بأقصى اشكاله في مناطق معينة من العراق ، فعلى الرغم من امتلاكه الثروات الطبيعية التي تؤهله في حالة استثمارها بالشكل المطلوب من الوصول الى مصاف الدول الغنية والمتقدمة ويمثل النفط ابرز تلك الثروات التي يتمتع بها العراق ، فبعد تأسيس جمهورية العراق عام 1958 تحرر العراق من القيود الاستعمارية التي كانت تكبله وخطى بخطوات واسعة باتجاه التنمية والاصلاح الاقتصادي التي كانت تتسارع وتتباطأ في أوقات معينة تبعاً للظروف والعوامل المحيطة به مما جعل العراق في مقدمة الدول العربية من حيث النمو الاقتصادي الرائد في الشرق الاوسط الا ان الحروب والازمات التي تعرض لها العراق منذ ثمانينات القرن العشرين والى الان حالت دون استمرارية نهج التنمية . ( طبرة ص 19 )

ان هناك الكثير من المناطق التي غلب عليها طابع الفقر بسبب الظروف التي مرت بها تلك المناطق على مدى عقود عدة جعل من المستحيل التفكير في التوجه الى الطاقة البديلة ؛ لأن المال سوف يكون مفقوداً وان وجد فانه سيكون للحاجات الضرورية التي تضمن المعيشة اما مسألة توفير الكهرباء فأنها مرمية على عاتق الدولة بسبب عدم قدرة الافراد على تلبية احتياجاتهم من الكهرباء ، فالكهرباء الوطنية الموفرة من قبل الدولة بالرغم من قلة تجهيزها الا انها تكون اقل تكلفة بسبب ان الدولة هي من تتكفل بإقامة مشاريعها ، فالمر عكس المشاريع القائمة على الطاقة البديلة التي يقيمها القطاع الخاص على الاماكن الخاصة التي تحتاج الى اموال كثيرة ، فكثير من الافراد في المناطق التي استهدفتها الانظمة السابقة وعيشتها في فقر مدقع لا يستطيعون اقامة تلك المشاريع بسبب نقص الاموال ونقص الوعي المجتمعي اللازم وحتى بعد تغيير نظام الحكم السابق فان الانظمة الحالية لم تقدم الحلول اللازمة للقضاء على سوء الاحوال المعيشية المتراكم الذي تعاني منه اغلب المحافظات الجنوبية لكن هناك بعض الاستثناءات في المحافظات التي كانت مستهدفة وتم التوجه نحو الطاقة البديلة من اجل اسناد الطاقة الكهربائية الوطنية في المنازل انه فضلا عن السياسات الحكومية السابقة في سوء الاوضاع المعيشية فان الحروب والازمات التي خاضتها الحكومة السابقة كانت ذات تأثير كبير على المناطق الجنوبية وعلى العراق بشكل عام ، وهي قامت بمنع التوجه نحو التقدم التكنولوجي والتوجه بدلا عنه نحو التقدم العسكري ، الامر الذي أدى دورا كبيرا في عسكرة المجتمع العراقي فضلا عن ذلك فهناك خاصية الغيرة المفرطة التي يتميز بها المجتمع العراقي بحيث انه يقدم نفسه فداء

للآخرين ، وكذلك يقدم ماله وما يملك فداء للآخرين ان هذه الغيرة المفرطة التي توارثها ابناء الامة العراقية قد تكون ميزة حسنة اذا رجعناها الى ماضيها وعاداتنا وتقاليدينا لكنها في الوقت نفسه اصبحت وبالاً مؤلماً على المجتمع العراقي بسبب انها جعلت الاستثمار والخدمات والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية عاملاً ثانوياً في نفسية الافراد في المجتمع العراقي حتى وقت قريب لكن مع دخول العولمة بإشكالها العديدة والمتنوعة ، الامر اخذ بالتغير لكن بقي الاعم الاغلب يفكر في العسكرة اكثر من الجوانب الترفيهية حتى ان اغلب الافراد البسطاء اذا امتلك جزءاً من المال قد يكون اول ما يفكر في اقتناء السلاح قبل ان يفكر في اقتناء منظومات الطاقة البديلة .

التفاوت المعيشي بين المحافظات:

ان الحروب التي خاضها العراق والصراعات المحلية أسهمت في زيادة ظاهرة الفقر وتوسيع الفجوة التنموية بين المحافظات ، فالصراعات والحروب المدمرة قضت على منجزات التنمية وعاقت فرص الاستثمار وتدمير الاستثمارات القائمة والمساهمة في زيادة ظاهرة الفقر في المجتمع العراقي . ( الفارس ص 38) هذا ولم يقف العراق مكبل اليدين ، بل حاول معالجة الاختلالات الاقتصادية الموروثة والحالية ومتطلبات الاندماج مع التطور العالمي لكن القسوة الشديدة التي تعرض لها العراق اسست الى ظهور فجوة تنموية بين المحافظات العراقية اتقلت الوضع الاجتماعي وألقت بكاهلها على جميع افراد المجتمع .(منشورات وزارة التخطيط 2006 : 23 )

لكنها اختلفت في شدتها من محافظة الى اخرى فهناك محافظات تتمتع بمستوى اقتصادي عال واخرى مستواها الاقتصادي متدن ، وهناك محافظات ذات مستوى اقتصادي متوسط وهي الاغلب ، ويكون ذلك بحسب موارد المحافظة ومدى اهتمام الحكومة بها ومدى الجدية في العمل لدى الحكومات المحلية مثلا محافظة البصرة تعد من اغنى المحافظات العراقية من ناحية العمران ومن ناحية الانتاج ؛ فهي تنتج تقريبا 70 % من نפט العراق فضلا عن سائر المحافظات الاخرى مثل بغداد والانباء والنجف ومحافظات اقليم كردستان وفي نفس الوقت هناك محافظات فقيرة مثل الديوانية والسماوة وذي قار حيث ان هذه الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية من شأنها ان تحد من التوجه نحو الطاقة البديلة ، وذلك يعتمد على التفاوت في الدخول فمن الطبيعي الشخص الفقير لا يستطيع تنصيب منظومات الطاقة البديلة ؛ لأن امتلاك المال فهناك حاجات ضرورية كثيرة بانتظاره ، ويجب ان ينفق عليها خاصة ان الكهرباء الوطنية المعتمدة على وقود الديزل مدعومة من قبل الحكومة ، وهي انسب مادياً للفقراء والامر على العكس تماما في المحافظات الغنية التي يستطيع افرادها القيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة المعتمدة على الطاقة البديلة.

فالمحافظات التي تصنف غنية هي التي تملك خزينا نفطيا وثروات طبيعية أكثر من غيرها وتتمتع به لكنها في الوقت نفسه تعاني من فجوة بين صناعة النفط العراقية والصناعة النفطية العالمية وحتى ما بين العراق وبين الدول المجاورة له ؛ لأن الدول عملت على تطوير صناعاتها بشكل مستمر في حين بقيت الشركات العراقية ضعيفة في التعامل مع معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية ، الامر الذي زاد من عمق الفجوة هو قلة الباحثين والدارسين في تطوير الصناعة العراقية ؛ لأنها معتمدة على الخارج اعتماد شبه تام في استيراد التقنيات وليست نابعة من الداخل . ( حسن ص28)

كما ان تحليل مظاهر فجوات التنمية وانعدام المساواة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما اظهرته المعطيات على ارض الواقع هي ضرورة القضاء على الفجوة بين الواقع وبين تطلعات المجتمع واهداف الدولة بضمان الحياة الكريمة اللائقة ؛ لأن الانخفاض في مؤشرات التنمية يعود الى اسباب هيكلية مثل ظروف الحرب والخلافات السياسية الداخلية وضغوط القوى الخارجية ، وفي الواقع ان هذه العوامل كلها ادت الى تحول ديموغرافي وضغط سكاني حاد ومن غير المتوقع تحقيق الاستقرار من طريق الحوار السياسي فقط ؛ لأن الاقتصاد العراقي يواجه سلسلة من الفجوات الاقليمية و المناطقية ، وعلى الرغم من التحديات التي تعترض طريق العراق الا انه لا يزال يمتلك فرصًا وطاقت تؤهله للقضاء على فجوات التنمية بينه وبين محيطه ، وكذلك بين المحافظات الداخلية ؛ إذ اظهرت المعطيات ان مشكلات العراق لا تحل من خلال دفعة المساعدات الخارجية فقط ؛ لأن فجوات التنمية تعود الى حوالي اربعة قرون تقريبا . ( مصطفى 2022 : 2,4,6 )

وان الفقر في العراق من الظواهر القديمة التي عانى منها العراقيون على الرغم من وجود مراحل تاريخية مر بها المجتمع العراقي اتسمت بالازدهار إلا ان ذلك لا يدوم بسبب العديد من المتغيرات التي مر بها المجتمع مثل الحروب والغزوات والصراعات الداخلية فضلا عن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعت في الاوقات الزمنية المختلفة والتي احدثت هدرًا كبيرًا في الموارد الاقتصادية وخلقت تفاوتًا واسعًا بين طبقاته الاجتماعية كما ان اهم اسباب الفقر في العراق وتوسيع الهوة وفجوات التنمية هو دخول العراق في الحرب مع ايران في ثمانينات القرن الماضي وكذلك حرب الكويت وما لحق بالعراق من اثار الحصار الاقتصادي ثم الغزو الامريكي بعد 2003 وما تلاها من مظاهر العنف والارهاب وتدمير البنى المؤسساتية كلها فاقمت من مظاهر الفقر وتوسيع الفجوة التنموية بين المحافظات . ( رشم 2021 : 5 )

وهناك رأي مختلف يرى ان جذور الفقر في العراق ليست عميقة وبالإمكان معالجتها حيث ان اية موارد اضافية محدودة قادرة على انتشار الفقر وتغيير الوضع المعيشي للمجتمع العراقي ؛ إذ ان فجوة الفقر قدرت على مستوى العراق ب (4,5%) . (سعدون 2013 : 457)

سوف نحاول استعراض الواقع المعيشي لبعض المحافظات ، فالفقر في العراق يتعدى نطاق الزمان المادي والعجز عن تلبية الاحتياجات الاساسية من الغذاء والمأوى والملبس وغيرها من الضروريات التي تشكل الحد الأدنى من مستوى المعيشة فضلا عن حرمان العديد من الاسر العراقية من عوائد التنمية البشرية الصحة والتعليم ومستويات المعيشة ، فاذا عقدنا مقارنة بين المحافظات العراقية فتعد السلبيات ادى معدل فقر فيها بينما محافظة المثنى تعد الاعلى في معدلات الفقر الاستهلاكي حيث تصل نسبة الفقر فيها الى 48% بينما القادسية اعلى معدل الفقر الشخصي ، وفي بغداد اجاب نحو 36 % انهم ليسوا راضين عن مستوى معيشتهم وفي محافظة النجف فان معدل الفقر الاستهلاكي فقط 10 % كما اجاب المبحوثون وعند مقارنة حدود الفقر بموجب هذه القياسات المختلفة نستطيع ان نرى ادنى حد للدخول والتي اشير اليها بأدنى حد للاحتياجات التي يبدو ان لها بعدا نسبيا وزيادة في ثروة الاسر وقد تبين من الاجابات ان الجزء الجنوبي يشكل اعلى نسبة من الفقر الاستهلاكي بينما اقليم كردستان اقل نسبة في الفقر في الوقت الذي يكون فيه الفقر الاستهلاكي ما يقارب 20 % في 2012 نستنتج ان الفقر متعدد الابعاد هو 35 % لكن الفجوة بين الفقر الاستهلاكي والفقر في التنمية البشرية هي الاكبر في الوسط حيث ان العديد من الاسر تعاني من حالات حرمان متعددة ، وقد تبين من الدراسة ان متغير التعليم واحد من اقوى المتغيرات ارتباطا في الفقر بالعراق ، وانه يمثل بعدا للعجز الواضح في راس المال البشري ؛ ففي سنة 2007 تقلصت الفجوة بين المحافظات فمحافظة صلاح الدين واحدة من المحافظات التي خفضت الفقر بشكل كبير وعلى النقيض من ذلك فإن محافظة نينوى زادت نسبة الفقر فيها والى الجنوب فان محافظة ميسان لديها نسبة 5% احتمالية الفقر مقارنة مع البصرة حسب احصائيات 2007 وبحلول عام 2012 كانت كل محافظة في المنطقة الجنوبية مرتبطة باحتمال اعلى للفقر بشكل كبير مقارنة مع محافظة البصرة من 20 % في ميسان الى 33% في محافظة القادسية . (كريشان ص 57-146 )

كما ان اختلاف النسب في الفقر بين المحافظات يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية اقتناء منظومات الطاقة البديلة ، فمن الطبيعي الشخص الفقير لا يستطيع اقتناء منظومات الطاقة البديلة؛ لان هناك حاجات ضرورية اولى من الطاقة البديلة يجب عليه توفيرها كما ان توفر الطاقة بأسعار معقولة نتيجة حتمية للنمو الاقتصادي والانتاج والرفاهية على المدى البعيد فضلا عن توفر امدادات الكهرباء بأسعار معقولة مهم للتقليل من الفقر والعوز للطاقة خاصة في الاسر المحرومة التي لا تستطيع ان تتحمل التكاليف المادية للمولدات الخاصة.(هاري استبيان , نعوم ريدان 2022 : 21 )

إن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمولدات وكذلك للكهرباء الوطنية قد يقف ضد التحول نحو الطاقة البديلة علما ان الاسر الفقيرة في المحافظات التي تعاني من الفقر تعاني من محدودية دخلها حتى ان الطبقة

العاملة في المحافظات الفقيرة تختلف عن الطبقة العاملة في المحافظات الغنية ، فالبعض من اصحاب المشاريع الكبيرة يفضل استخدام ايدي عاملة من المحافظات الفقيرة لكونها اكثر التزاما بالعمل واكثر حاجة اليه ، ان سبب هذه الاختلافات هو سياسي راجع للحكومة السابقة .

كما ان هناك من يرى وجود سبب اخر في ظهور الفجوة التنموية ، وهو نتيجة لمسيريات التنمية الشاملة في الدول النامية بصورة عامة حيث ظهرت هذه الحالة فيها والتي تسمى الفجوة او الثغرة او القصور الذي يحدث في عملية التنمية الشاملة سواء على المستوى القطاعي او المكاني ، فهي ظهرت نتيجة الاهتمام بقطاعات معينة اقتصادية او خدمية او اماكن معينة على حساب قطاعات او اماكن اخرى بعبارة اخرى تركيز جهود التنمية على بعض الانشطة الاقتصادية او الخدمية على حساب اخرى ، وهذا يعود الى طبيعة النشاط نفسه او الى اسباب السياسات المتبعة والاجراءات الحكومية التي تتبعها الدولة وطبيعة المكان الذي تكون امكانياته ضعيفة او معدومة ، وقد اخذت هذه الفوارق التنموية او الفجوات التنموية بين المحافظات اهتماما واسعا من قبل المخططين والباحثين ؛ إذ عدّ البعض ان قطاع الكهرباء هو الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني وان تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة يعتمد على مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية ويعد معيارا مهما في تقدير مستوى رفاهية الفرد والمجتمع كما ان احد اسباب ظهور الفجوة التنموية بين المحافظات هو سوء التخطيط ؛ إذ نجد ان توزيع محطات انتاج الكهرباء مثلا غير جيد فكان من الاجدر انشاؤها قرب مصادر الطاقة (حقول النفط والغاز) بدلا من بعثرتها حول البلاد فضلا عن استخدام محطات توليد غازية لا يتوفر وقودها محليا في الوقت الحاضر ؛ لذا من الضروري التوسع في استخدامات مصادر الطاقة البديلة للاستهلاك المنزلي والحكومي والزراعي ايضا القطاع الصحي يعد من القطاعات الحيوية لارتباطه بحياة المواطن ، ومن اهم مؤشرات التنمية البشرية وان تمتع الفرد بصحة جيدة مؤشرا للرفاهية اما العجز في الصناعة العراقية فيعد العامل الاكبر في نشوء الفجوة التنموية بين المحافظات حيث عانى القطاع الصناعي من حالة ركود وجمود لكونه تأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية تمثلت قبل عام 2003 بالحصار الاقتصادي الذي ادى الى تجميد القطاعات الصناعية وانعدام امكانية ادخال المكائن وانعدام خطوط النقل والتكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور السريع في دول العالم وبعد 2003 ، فقد اصبحت المنظومة الصناعية عبئا على الموازنة بسبب نوعية الاقتصاد المعتمد على تصدير النفط فقط اما القطاع الزراعي فله دور مهم في تنوع الدخل الوطني وسد احتياجات الطلب المحلي على الغذاء والسلع لكنه يواجه تحديات الشحة المائية .

(معادي 2019: 1- 47 )

أدّا العراق يعاني من ارث متراكم من المصاعب والتحديات حيث يعاني من فجوة تخلف وابتعاد عن التحولات الصناعية الكبيرة في العالم فضلا عن البنى التحتية المدمرة التي تعد سببا في ارتفاع تكاليف الانتاج

وتزايد في البطالة والاقتصاد الريعي المعتمد على النفط وتزايد أزمة السكن والبطالة فلو كانت السياسات التخطيطية صحيحة لما عانى العراق من هذه الازمات ؛ لأنه يتمتع بقاعدة واسعة من الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، ان هذا التنوع يمكنه امتصاص البطالة التي تعد من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لذلك لا بد من تكامل القطاعات ؛ لكي تحدد من الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية؛ لان فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية او اي نوع من الاصلاح السياسي باتجاه ترسيخ سلطة القانون وبناء دولة المواطنة والمؤسسات على اساس ديمقراطية ، فالمشكلة في العراق ليست مشكلة ندرة في الموارد ، بل هي مشكلة التقصير في استغلالها ، الامر الذي يؤثر على الواقع المعيشي سلباً. (العنبي 2012 : 32- 142 )

الموارد العراقية وتحديات الواقع المعيشي:

ان الموارد العراقية الطبيعية كبيرة وانه بالإمكان ان يصبح العراق في مقدمة الدول اذا قام باستغلالها بشكل جيد ؛ فالأمر يعتمد على الموارد البشرية اكثر من الموارد الطبيعية ، فكثير من الدول التي تمتلك الموارد الطبيعية لكنها غير مستقرة ، وتعاني من ازمات عديدة تحول بينها وبين التقدم والقضاء على الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، الأمر الذي انتج العديد من المشكلات المؤسسية التي تحول بينه وبين تحقيق التنمية كما ان مشكلات التنمية الاقتصادية في العراق عديدة منها:

- 1- تبديد الموارد : وهي اهم مشكلة تواجه عملية التنمية في العراق
- 2- الفساد الاداري :
- 3- البطالة والفقرة: وهي مشكلة قائمة في اغلب المجتمعات النامية لكنها في العراق مستفحلة ولم تستطع الاجراءات الحكومية الحد من تأثيراتها
- 4- الديون :التي تعد من الاشكاليات الكبرى التي تعيق التنمية
- 5- الخدمات : يعاني العراق من قلة الخدمات بسبب الظروف القاسية من حروب الى حصار الى احتلال (موسى خلف , مليحة جبار )

وكذلك يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات كبيرة واسبابها داخلية وخارجية فعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية الا انه لا يزال ربيعياً كما ان المشاكل السياسية تتسبب في انعدام الوضوح في الرؤية الاقتصادية والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وقد نتج عن ذلك ضعف الجهاز الاداري الذي يقود الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الاداري والمالي ، وهناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي منها:

1- التحديات الاقتصادية : ان الاقتصاد العراقي ريعي ؛ لان النفط يسهم بنسبة 44% في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة 93 % من اجمالي الصادرات كما ان الاقتصاد العراقي يعتمد في الاساس على الموارد النفطية في تغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية مما يدل على ان التنمية تعتمد على هذا المورد ، الامر الذي اثر سلبيًا في سائر القطاعات الانتاجية الاخرى من مثل التدهور الذي اصاب الجانب الزراعي فضلاً عن ضعف الاستثمارات وقلة الامكانيات المالية فضلاً عن مشكلة الماء والتلوث في الهواء والتربة اما الجانب الصناعي فقد توقفت معظم المشاريع الصناعية بسبب انعدام الدعم الحكومي وانقطاع التيار الكهربائي وانفتاح السوق العراقي فضلاً عن ضعف نسبة مساهمة الصناعة العراقية في توفير مفردات البطاقة التموينية من 63 % قبل الاحتلال الامريكي الى اقل من 5% بعد الاحتلال.

2-التحديات الاجتماعية :تتمثل في العجز الكبير في المدارس والضعف في كفاءة التربية والتعليم وكذلك التحديات الصحية مثل شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات وتفاقم ازمة السكن كما ان نسبة الفقر في تزايد وارتفاع البطالة وكذلك توجد تحديات متمثلة في ضعف الجانب الامني الذي عرقل اقامة الكثير من المشاريع وتفاقم ازمة السكن وارتفاع البطالة ( فارس 2019 : 9-14 )

و من المشكلات التي تواجه الدول ذات الاقتصاد الريعي هي تمويل التنمية المستدامة مع تذبذب حجم الايرادات المالية ، الامر الذي زاد من نسبة الفقر في العراق على نطاق واسع كما يعاني العراق من مشاكل كثيرة ، منها ما تعرض له السكان من النزوح بسبب الارهاب الذي ظهر بعد 2003 وكذلك من التحديات الاخرى التي يواجهها العراق تحدي الحصول على الطاقة الكهربائية وساعات التجهيز وكما ذكرنا ان الاقتصاد العراقي يعتمد على مورد واحد لذلك يسمى ريعياً واحياناً يتحول الى شبه ريعي في اوقات معينة في موسم الانشطة السياحية وخاصة الدينية كما ان الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية المستدامة في العراق تتطلب الاستثمار في البنى التحتية باستثمار راس المال المادي ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص بتقليل كلفته وزيادة كفاءته مما يؤدي الى زيادة رفاهية المجتمع كما ان الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل اهمية عن سائر الاستثمارات الاخرى؛ لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قدرته وكذلك فانه يرفع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي وتجارب الدول خير دليل على ذلك ، ومن هذه الدول اليابان والصين وسنغافورة..... الخ . فالعراق يحتاج الى الاهتمام بالتعليم مثل محو الامية.( عبد الحسين 2022 : 1 , 49)

والأمية الالكترونية التي تعد شائعة في الوقت الحاضر في العراق باستثناء بعض جوانبها الخاصة بالتسليّة حيث ان الدول المتقدمة لا تعد الذي لا يقرأ ولا يكتب أمياً ، وانما الذي يجهل بالالكترونيات هو من

يعد اميا و متخلفا كما ان الامية مرتبطة بالحرمان ، فالكثير من الافراد يفكرون في كيفية توفير قوت يومهم اكثر مما يفكرون في التعليم وعلى العكس من ذلك فنجد ان بعض الافراد قد يكون الحرمان عامل قوة لهم في سعيهم نحو التعليم ؛ لأنه كما هو معروف ان العلوم الاجتماعية نسبية غير مطلقة في قوانينها فكما ذكرنا ان المنطقة الجنوبية عانت كثيرا في الحقبة السابقة من الحرمان بسبب السياسات الحكومية السابقة لكنها مع ذلك رفدت المجتمع بالطاقات البشرية الفعالة على الرغم من شيوع البطالة فيها ، وعلى الرغم من تبدل النظام السياسي منذ ما يقارب ربع قرن من الزمان الا ان الوضع الاقتصادي للمناطق المضطهدة في السابق خاصة الجنوبية لم يتغير كثيرا بسبب سوء الادارات الحكومية المركزية والمحلية وغلاء الاسعار وارتفاع المعيشة ، الامر الذي يضر بالافراد البسطاء اكثر من غيرهم ان هذه الاوضاع كفيلة بعدم التفكير في التوجه نحو الطاقة البديلة والرضا بالوضع الحالي كما هو عليه .

كما ان من الاسباب الاخرى لتزايد نسبة البطالة هو وجود الدولة الرخوة والذي يشكل عائقا حقيقيا ضد جهود التقدم والتنمية لذلك يتعين اتخاذ خطوات اصلاحية لتغييرها من طريق تقليص حجمها وتخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية وتركيزها على رسالتها الحقيقية ورفع كفاءة القائمين عليها . ( الربيعي , 2010)

## الاستنتاجات : مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية

- 1- جذور الفقر عميقة في العراق ؛ إذ ترجع الى زمن سابق على العهد العباسي فمنذ ذلك الحين بدأت تظهر الصراعات في المجتمع
- 2- تؤدي التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في الصراعات ، فالبيئة هي التي توجه الافراد نحو السلوك المقبول اجتماعيا ، فالبيئات القاسية هي من تنتج الافراد القاسين ، والعكس صحيح.
- 3- قدم الانقسامات العرقية في المجتمع ، فالمجتمع العراقي كما تؤكد الدراسات متعدد الثقافات وغير موحد ؛ لذلك فالصراعات موضوع طبيعي.

## التوصيات :

- 1- ضرورة الاهتمام بالجوانب التكنولوجية خاصة فيما يخص الطاقة البديلة، وذلك من اجل مواكبة التطور العالمي في المجال التكنولوجي.
- 2- اعتماد الانارة المعتمدة على الطاقة البديلة خاصة في الطرق الخارجية وكذلك داخل المدن من اجل تقليل الضغط على الشبكة الوطنية واستغلال الثروات خير استغلال
- 3- ضرورة تخلي المجتمع عن بعض العادات غير الهامة واستبدالها بعادات توجه نحو التنمية المستدامة وبناء المجتمع

## الخاتمة :

التوجه العراقي نحو الطاقة البديلة يسير في تقدم وبخطى بطيئة لكنه في حالة استمرارية غير متوقف خاصة ان الدول تشجع في التوجه نحو اقتناء الطاقة البديلة فقد لاحظت من اجراء الدراسة الميدانية ان مشاريع الطاقة البديلة التي اقامتها الحكومات المتعاقبة ليست قليلة لكن مع ذلك فهي تفتقر للصيانة الدورية والادامة؛ فالمقتنيات التي تستهلك لا تتم صيانتها كما هو الحال في انظمة انارة الشوارع التي تم انشاؤها في وقت سابق وكذلك قانصات الحشرات في بعض المزارع الحكومية وفي الوقت نفسه قد لاحظت ان توجه القطاع الخاص نحوها في تزايد من طريق اقتناء العديد من الاجهزة التي تعمل على الطاقة البديلة سواء اجهزة البور بونك او اجهزة الملائيات التي تعمل على الطاقة البديلة او الألواح المنصبة فوق اسطح المنازل وكذلك سيارات الهايبرد وسائر المقتنيات الأخرى.

المصادر :

- 1- رشا عبد الرضا حمد دنان العطاوي , جعفر طالب احمد الجنديل , الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة في العراق والعلاقة بينها وبين القطاع النفطي العراقي , مجلة واسط للعلوم الانسانية المجلد 16 , 2020  
DOI :<https://doi.org/10.31185/wjfh-vol16-iss-58>
- 2- د. علي وتوت واخرون , ( 2008 ) , المواطنة والهوية الوطنية , مطبعة العارف , بيروت – لبنان , الطبعة الاولى
- 3- انور محمود علي , العنف ضد المرأة وانعكاساته على التنشئة الاجتماعية للأبناء , مجلة لارك , المجلد 7 , العدد 1 , 2025  
<https://doi.org/10.31185/lark.3720>:DOI
- 4- اسحاق نقاش واخرون , ( 2006 ) , المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات , منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية , مطبعة الفرات للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , بغداد
- 5- كاظم نواف ابراهيم , ( 2015 ) , العنف السياسي في العراق المعاصر , دار الرافدين للنشر , بيروت
- 6- فالح عبد الجبار , ( 2010 ) , العمامة والافندي سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني , ترجمة امجد حسين , مكتبة الفكر الجديد بيروت – لبنان
- 7- احسان محمد الحسن , علم الاجتماع السياسي , مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد , 1980
- 8- د. فريد جاسم , ( 2012 ) , العنف في العراق , دار ومكتبة البصائر , بيروت – لبنان , الطبعة الاولى
- 9- د. عماد عبد اللطيف سالم , (2001) الدولة والقطاع الخاص في العراق , الادوار – الوظائف – السياسات 1921-1990 , بيت الحكمة بغداد
- 10- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 (2009) الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا والمعلومات وزارة التخطيط , بغداد
- 11- محمد كاظم المهاجر , ( 1997 ) الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج , نيويورك
- 12- sheryle w·gary and deniel kaufmanns ' al corruption ' march ' 1998 ' p9
- 13- الجهاز المركزي للإحصاء هيئة احصاء اقليم كردستان , (2010) العجز الغذائي في العراق بغداد , اب

- 14- الجهاز المركزي للإحصاء اليونسييف , (2011) التقرير الموجز وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , المسح البيئي في العراق لسنة ,
- 15- حسن طبرة , دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق, مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , العدد السادس
- 16- د. عبد الرزاق الفارس , (2001) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي الطبعة الاولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,
- 17- منشورات وزارة التخطيط , (2006) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق , الجهاز المركزي للإحصاء في العراق
- 18- يحيى حمود حسن , دراسات في الاقتصاد العراقي , سلسلة كتب يصدرها المركز العراقي للدراسات , العدد 54
- 19- د. عدنان ياسين مصطفى , (2022) التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق , منظمة العمل الدولية بتمويل من الاتحاد الاوربي , الطبعة الاولى , بيروت – لبنان
- 20- د. محمد حسن رشم واخرون , (2021) ظاهرة الفقر في العراق واليات معالجتها (دراسة حالة المثني ) مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية , مجلد 28 العدد 1
- 21- ياسمين سعدون صليبي , (2013) اثر الفقر على المستوى التعليمي للسكان , بحث مقدم في المؤتمر العلمي الرابع لاتحاد الاحصائيين العرب في فندق الرشيد في بغداد ,
- 22- نانديني كريشنان واخرون , تقرير عن الفقر والاحتواء والرفاه في العراق 2007 – 2012
- 23- هاري استبانيان , نعوم ريدان , خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق , مركز البيان للدراسة والتخطيط مؤسسة فريدريش ايبريت
- 24- عثمان نمير معادي واخرون (2019) فجوات التنمية المكانية , وزارة التخطيط - بغداد
- 25- د. عبد الحسين العنكي , (2012) اقتصاد العراق النفطي , الطبعة الاولى , مطبعة الساقى
- 26- أ.د. موسى خلف عواد , مليحة جبار عبد , (2019) الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق , العدد 135 , التاريخ , مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الانسانية جامعة الكوفة
- 27- م.م. ناجي ساري فارس , (2016) التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها, مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد الاول , العدد 37
- 28- م.م. سارة محمد عبد الحسين , (2022) تحديات التنمية المستدامة في دول الاقتصاد الريعي (العراق نموذجا) , مجلة كلية التربية جامعة واسط (1, 49 )
- 29- د. فلاح خلف الربيعي ( 2010 ) هل يمكن الخروج من حالة الدولة الرخوة في العراق , الحوار المتمدن , العدد 2921 , www. ahewar .org

#### References :

1·Dr. Ali Watoot et al. (2008), Citizenship and National Identity, Al-Aref Printing Press, Beirut, Lebanon, First Edition.

- 2·Ishaq Naqash et al. (2006), Iraqi Society: Sociological Excavations in Ethnicities, Sects, and Classes, Institute for Strategic Studies Publications, Al-Furat Printing and Distribution Press, First Edition, Baghdad.
- 3·Kazem Nawaf Ibrahim (2015), Political Violence in Contemporary Iraq, Dar Al-Rafidain Publishing, Beirut.
- 4·Faleh Abdul Jabbar (2010), The Turban and the Civil Servant: The Sociology of Religious Protest Movements, translated by Amjad Hussein, New Thought Library, Beirut, Lebanon.
- 5·Ihsan Mohammed Al-Hassan (1980), Political Sociology, Ministry of Higher Education and Scientific Research Press, Baghdad.
- 6·Dr. Fareed Jassim (2012), Violence in Iraq, Dar Al-Basair Library, Beirut, Lebanon, First Edition.
- 7·Dr. Emad Abdul Latif Salem (2001), The State and the Private Sector in Iraq: Roles, Functions, Policies 1921-1990, Bayt Al-Hikma, Baghdad.
- 8·National Development Plan for 2010-2014 (2009), Central Organization for Statistics and Information Technology, Ministry of Planning, Baghdad.
- 9·Mohammed Kazem Al-Muhajir (1997), Poverty in Iraq Before and After the Gulf War, New York.
- Sheryle W. Gary and Daniel Kaufmann, Corruption, March 1998, p. 9.10
- 11·Central Organization for Statistics and Kurdistan Region Statistics Authority (2010), Food Deficit in Iraq, Baghdad, August.
- 12·Central Organization for Statistics and UNICEF (2011), Summary Report of the Ministry of Planning and Development Cooperation, Environmental Survey in Iraq.
- 13·Hassan Tabra, The Role of Corruption in Deepening Poverty in Iraq, Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, Issue 6.
- 14·Dr. Abdul Razzaq Al-Fares (2001), Poverty and Income Distribution in the Arab World, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- 15·Ministry of Planning Publications (2006), Map of Deprivation and Living Standards in Iraq, Central Organization for Statistics in Iraq.
- 16·Yahya Hamoud Hassan, Studies in the Iraqi Economy, a series of books published by the Iraqi Center for Studies, Issue 54.
- 17·Dr. Adnan Yaseen Mustafa (2022), Demographic Transition and Social Changes in Iraq, International Labor Organization, funded by the European Union, First Edition, Beirut, Lebanon.

18·Dr. Mohammed Hassan Rashem et al. (2021), The Phenomenon of Poverty in Iraq and Mechanisms to Address It (Case Study of Al-Muthanna), Journal of Law and Humanities Studies, Volume 28, Issue 1.

19·Yasmin Sadoun Sulaibi (2013), The Impact of Poverty on the Educational Level of the Population, research presented at the Fourth Scientific Conference of the Arab Statistical Union, Al-Rasheed Hotel, Baghdad.

20·Nandini Krishnan et al., Report on Poverty, Inclusion, and Welfare in Iraq 2007-2012.

21·Harry Estebanyan and Naoum Redan, A Strategic Roadmap Towards Energy Transition in Iraq, Al-Bayan Center for Planning and Studies, Friedrich Ebert Foundation.

22·Othman Numeer Muadi et al. (2019), Spatial Development Gaps, Ministry of Planning, Baghdad.

23·Dr. Abdul Hussain Al-Anbaki (2012), The Oil Economy of Iraq, First Edition, Al-Saqi Printing Press.

24·Prof. Dr. Mousa Khalaf Awad and Maliha Jabbar Abd (2019), The State and Economic Development in Iraq, Issue 135, Journal of the College of Education for Women for Human Sciences, University of Kufa.

25·Lecturer Najee Sari Faris (2016), Challenges Facing Economic Development in Iraq and Ways to Address Them, Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra, Al-Ghari Journal for Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 37.

26·Lecturer Sarah Mohammed Abdul-Hussein (2022), Challenges of Sustainable Development in Rentier Economies (Iraq as a Model), Journal of the College of Education, University of Wasit, Issue 1, Volume 49.

·27 Dr. Falah Khalaf Al-Rubaie (2010), Can Iraq Exit the State of Weak Governance?, Al-Hiwar Al-Mutamaddin, Issue 2921, www.ahewar.org